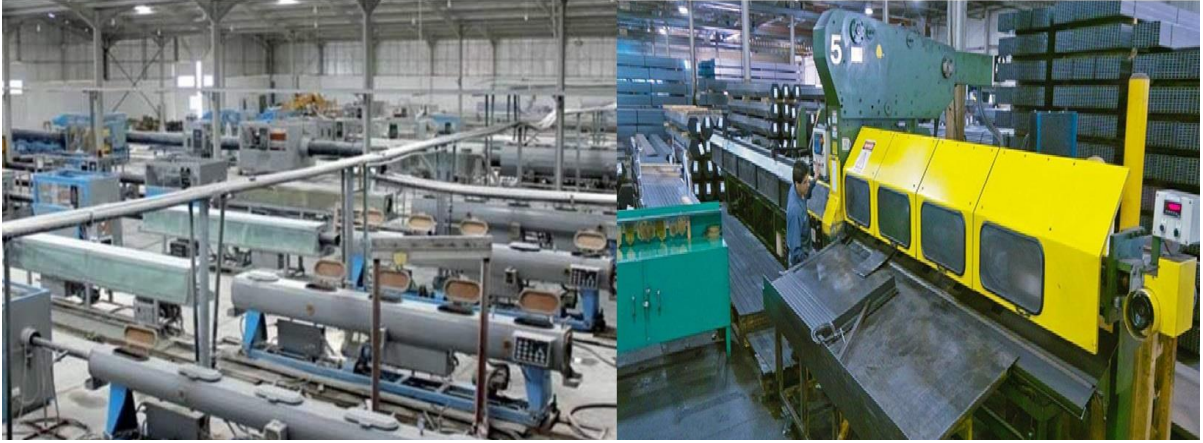


بتاريخ: 4 نوفمبر 2019 العدد: 595 المصدر: المال (2-11-2019)

رئيس الوزراء: الحكومة تدعم الصناعة والألوية للقطاع الخاص



قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، إن قطاع الصناعة يُعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، مؤكداً أن جذب الاستثمارات وزيادة قدرتنا على التصنيع والمنافسة في الأسواق الخارجية يأتي في صدارة الأولويات للحكومة، ومن أهم عناصر تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة.

[رابط الخبر](#)

الرأي

تكرر الحكومة مرارا على أهمية دور القطاع الخاص في دفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ومن المؤكد أن هذا توجه صحيح، إلا أن الإجراءات التي تتخذ على أرض الواقع بالرغم من أهميتها إلا أنها تعتبر جزئية وبطيئة ولن تؤدي للطفرة المنشودة في أداء القطاع الخاص أو في حجم الاستثمار المحلي والأجنبي. وهو ما انعكس في استمرار تردي ترتيب مصر في اثنين من أهم المؤشرات التي تعكس بيئة

الأعمال ويوليها المستثمر اهتماما كبيرا؛ فجاءت في المرتبة 114 من 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، وفي المرتبة 93 من 141 دولة في مؤشر التنافسية العالمية 2019، خاصة إذا ما قارنا بالدول المنافسة والمجاورة ومنها المغرب والأردن وتونس وتركيا وجنوب إفريقيا. يضاف إلى ذلك أن قدرة مصر في الحفاظ على نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المتناقصة في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحديات الإقليمية تظل رهنا بمواجهتها لتحديات بيئة الأعمال المحلية ووجود رؤى قطاعية محددة تعكس أولويات واضحة للدولة في كل قطاع. يتطلب حفز القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي سرعة البدء في مواجهة التحديات الحقيقية مع التأكيد على تبني الإصلاحات الشاملة. وهو ما يدفعنا للتساؤل حول بعض النقاط التي تمكنا من التقييم الواقعي للجهود الحالية وترشدنا لما ينبغي العمل على استكمالها:

- إلى أي مدى يوجد تنسيق وتكامل بين مختلف الجهات الحكومية في وضع السياسات الاقتصادية التي تؤثر بالطبع على أداء القطاع الخاص؟ وهل هناك آلية مؤسسية لمشاركة من القطاع الخاص في هذه السياسات؟
- هل يوجد آلية للتقييم الموضوعي لتتبع انعكاسات السياسات المختلفة على أداء القطاع الخاص ودرجة تأثر كل نشاط حتى يمكن إعداد السياسات القطاعية المناسبة؟
- هل تتوفر منافسة متكافئة بين جميع الفاعلين من قطاع خاص أو أعمال عام أو حكومي سواء من حيث الفرص المتاحة، المعلومات المتوفرة، الإجراءات، فرض القانون.....الخ؟
- إلى أي مدى تم تعديل منظومة الأراضي بشكل متكامل بما يضمن توفير الأراضي لمختلف الأنشطة الاستثمارية وتبسيط المنظومة من حيث الإجراءات والتكاليف والشفافية في التخصيص والتسعير؟
- إلى أي مدى تم اتخاذ إجراءات جذرية لتحقيق الإصلاح الإداري والذي يواجه تحديات تؤثر سلبا على بيئة الأعمال للقطاع الخاص بل ودفعت البعض للخروج من السوق أو التردد في ضخ استثمارات جديدة؟
- إلى أي مدى تم تصميم السياسات والحوافز الداعمة للأنشطة الإنتاجية، التي أصبح الاستثمار فيها غير متكافئ على الإطلاق مع الأنشطة الأخرى مثل الاستثمار العقاري أو إيداع الأموال بالبنوك؟

- ما التقدم الذي تم في إزالة المعوقات التي ترتبط بالمنظومة الضريبية والجمركية في مصر؟
- هل تتوفر الآليات التنفيذية التي تضمن تفعيل الحوافز المختلفة ومنها تفعيل الشباك الواحد، تيسير التراخيص، تفضيل المنتج المحلي،.....الخ؟
- إلى أي مدى تم تطوير منظومة التعليم والتدريب في مصر، بحيث تضخ الكوادر البشرية المؤهلة التي تعتبر أحد عناصر الإنتاج الرئيسية لأي نشاط استثماري؟

وجدير بالذكر:

ساهم المركز بمقترحات محددة في العديد من التحديات التي سبق الإشارة إليها في صلب التعليق ومنها على سبيل المثال:

- الجهاز الإداري في مصر: مربط الفرس للإصلاح المؤسسي :

<http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/3c5255a0.pdf>

- منظومة إدارة أراضي الدولة: الوضع الحالي ومقترحات التطوير:

<http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/c57a49dc.pdf>



Share



Share



Tweet



Forward

تقارير أخرى

الأعداد السابقة



تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرة على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)
جميع الحقوق محفوظة